بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

الممكنات المتيقن الوجود في الازل عندهم مع كونها محدثة حدوثا ذاتيا فان منشاء ماذكره عدم الفرق بين الليس
والمعدوم فان قلت ان سبق فيه الايس بالليس تتفرع على زيادة الوجود على الماهية فانه ح لا يبقى
لها من مرتبة الموجودية للوجود وهي التي تلك المرتبة عارية عنه على ما نبهت عليه في اول هذه الرسالة
ولا دخل فيه لكون احدهما بالذات وللآخر بالغير فانه حينئذ تمسك الشيخيين بهذه المقدمة في بيان
السبقة المذكورة قلت بل له دخل تام في المطلب المذكور فانه مالم يثبت ان الليس بالذات و
الايس بالغير وان ما بالذات سابق على ما بالغير سبقا بالذات لا يثبت سبق فيه الايس بالليس
اذ لم يثبت بعد ان ما مع العلة علة حتى يلزم من تحقق الليس مع الماهية حال كونها في مرتبة
الموجودية سبقه بالذات على الايس فان قلت كما لم يثبت بعد ان ما مع العلة علة لم يثبت
ايضا ان ما بالذات مقدم على ما بالغير قلت ليس الحال في ثبوته بل في قيام الحاجة اليه في هذا المقام
والوجه عندي في بيان تقدم الليس على الايس بالذات هو ان يقال ان صريح العقل حاكم بان
الممكن انما استفاد الوجود من الغير لاجل انه ليس بموجود في حد ذاته اذ لو كان له وجود في ذاته لم
يمكن ان يستفيد الوجود من الغير والا يلزم تحصيل الحاصل فالوجود المستفاد من الغير معلل
• بالا وجود الحاصل في حد ذاته فثبت ان •
• الليس سابق على الايس •
• سبقا بالذات •
• بهم بم •

وبلغ

الحمد لله الملك المتعال ذي الجلال والجمال والصلوة على من بلغ المعالي وعلى آله وصحبه ما لمع الآل وبلغ طيف
الخيال في الخيال اما بعد فهذه رسالة شريفة في تحقيق معقل العقل بين بالحال من اصحابنا واصحاب الاشكال
وتحرير ما ذكروه في مقام الاستدلال وتوهيم ما ورد عليهم من الاشكال ولا بد من تمهيد مقدمة امام المرام
وهي ان المغايرة القائلين بثبوت المعدوم في الخارج قالوا بثبوت الواسطة بين الموجود والمعدوم وقد
نقل عن هذا الفاضل المحقق نصير الطوسي في تلخيص المحصل حيث قال ويمنع ان يعلم القائلين بان المعدوم
شيء يغايرون بين الموجود والثابت وبين المعدوم والمنفي ويكونون كل موجود ثابت ولا ينعكس و
يثبتون واسطة بين الموجود والمعدوم ولا يجوزون بين الثابت والمنفي واسطة ولا يقولون للممتنع
معدوم بل يقولون انه منفي انتهى كلامه ثم منهم من قال بالحال كابي هاشم واتباعه ومنهم من انكره وعامة
المغايرة قائلون بالاخص من مطلق الواسطة بين الموجود والمعدوم وذلك لان القيام بالموجود في الجملة شرط في

الحال دون مطلق الواسطة وقد اتضح عن هذا ايضا الفاضل المذكور في الكتاب المزبور بقوله انهم يقولون ان الوجود
اخص من الثبوت والوجود كل ذات له صفة الوجود والمعدوم كل ذات ليس له صفة الوجود بل الصفة لا تكون لها
ذات لان المعدوم لا يكون موجودة ولا معدوما ومتى سمعت ينسبوا الى القول بالواسطة انتهى كلامه وفي موضع آخر من الكتاب
المذكور قال وعندهم الممتنع ليس بموجود ولا معدوم والحال ليس بموجود ولا معدوم وهذا القول صريح في ان
الممتنع ماهية اقر بها مطلق الواسطة عن الحال عندهم وهذا الفرق بين الحال ومطلق الواسطة قد خفي على كثير ممن
حسن الظن بشأنهم حتى زل قدامهم في هذا المقام وضل من تبعهم من الاقوام منهم صاحب المواقف حيث قال
في قسمة المعقول اما ان يقال بان المعدوم ثابت اولا وعلى التقدير ين اما ان يثبت الواسطة بين الموجود والمعدوم
وهو الحال اولا وهذا صريح في ان القول بثبوت المعدوم لا يستلزم القول بثبوت الواسطة بين الموجود والمعدوم
وفي ان الواسطة ليست الا الحال ثم قال ان نفاة المعدوم ثابت ولا واسطة وهو مذهب كثير المعتزلة وهذا
القول منه نحن فيما ذكرناه ومما زل فيه قدم ذلك الفاضل في هذا المقام انه قال وبطلانه اي بطلان ثبوت الواسطة
بين الموجود والمعدوم ضروري ومعلل بما يوجبه لزوم احد الامرين السفسطة وكون النزاع لفظيا حيث قال
لما عرفت ان الموجود ما له تحقق والمعدوم ما ليس كذلك ولا واسطة بين النفي والاثبات ضرورة واتفاقا فان
اريد نفي ذلك فهو سفسطة وان اريد به معنى آخر لم يكن النفي والاثبات متوجهين الى معنى واحد فيكون النزاع
لفظيا ولا يخفى عليك انه على التقدير الثاني لا يلزم البطلان الضروري واعلم ان المتأخرين قاطبة ربما توهموا
ان القائلين بالحال استدلوا عليه بان يقال الوجود ليس موجودا والا لزاد وجوده على ذاته لانه يشارك
سائر الموجودات في الموجودية ويمتاز عنها بخصوصية ذاته فقد زاد وجوده على هيئته وقد وجودا بعد
وجودا الى غير النهاية ولا معدوما والا اتصف الشيء بنقيضه ثم انه تصدى كما سوذابه في الكتاب المذكور و
قال والذي اوجب هذا توهما حاصلا من توهم الفريقين انهم وجدوا مفهوما ما يقصد به عروض الوجود لها فسموها
وجودا مفهومات ليس من شانها ذلك كالامور الاعتبارية التي يسميها الحكماء معقولات ثانية لا موجودة
ولا معدومة فنحن نجعل العدم للوجود سلك الايجاب ونجعله عدم ملكة ولا يمتاز عنهم في المعنى وانما التسمية الى
هنا كلامه ومنشأ هذه العقول عن تحقيق مذهبهم واصل مقالهم في هذا المقام وانت بعد ما احطت ما نقلناه
من تلخيص عرفت ان مازعمه هذا الزاعم يعول عما قالوا وكيف فان كل صفة لا تكون لها ذات واسطة بين الموجود
والمعدوم عندهم سواء كانت من المعقولات الثانية اولا ولم يعلم ان موجب الاحتياج على الوجه المذكور القول
بالواسطة بين النقيضين لان المغايرة القائلة ولا معدوما ولا اتصف الشيء بنقيضه صريحة في ان المراد
من الموجود والمعدوم اللذين اثبتوا الواسطة بينهما ما في طرفي النقيض وقد عرفت انهم لا يلتزمونه بل يصرحون
بان الواسطة التي يثبتونها بين الموجود والمعدوم اللذين هما في طرفي النقيض قال الفاضل المحقق
في تلخيص المحصل بعد نقله الاحتجاج المذكور على ما قرره الامام في المحصل اقول هذه حجة عليها يعول الامام

لم من غير ان يرضوا به فان الموجود والمعدوم ليسا بمتناقضين فان طرفي النقيض يجب ان يقتسما الاحتمالات و
عند هم الممتنع ليس بموجود ولا معدوم فلا يكون ليس موجود ولا بمعدوم فقوله الوجود ينافض للمعدومية والشيء
لا يكون عين نقيضه لا يوافق اصولهم انتهى ومن ههنا تبين ان من وهم ان الفاضل المذكور نصير الطوسي
اجاب بقوله في التجريد والوجود لا يراد عليه القسمة عن الاحتجاج على الوجه المزبور فقد وهم كيف وهو منكر
بوقوع الاحتجاج على ذلك الوجه منهم بل معترف على اصلهم ومع ذلك كيف يقصد الجواب عنه وعندي الصواب
في تقرير الاستدلال ان يقال ان الموجود والمعدوم ليسا في طرفي النقيض والا يلزم خلاف المفروض واللازم
باطل وكذا الملزوم وتقرير الملازمة انوع اي على تقدير عدم الواسطة بين الوجود والمعدوم فنقول ان الوجود ليس
بموجود اي فرد مما ذكر فيما تقدم فاجيب من الدليل المذكور باختيار كل من شقي الترديد اما باختيار الاول فبانا
يقال الوجود موجود ووجوده نفسه فان كل مفهوم مغاير للوجود ممكنة انما يكون موجودا بامر زايد عليه وامتياز
مما عداه بقيد سلبي وسوى وجوده ليس زائدا على ذاته اصلا فلا يتم ما ذكره من ان مراد المستدل من
الموجود معناه المتعارف وما يقوم به الوجود فلا مجال للجواب بالوجه المذكور على اختيار الشق الاول وايضا
المراد من الموجود الموجود في الخارج ولو كان الوجود موجودا في الخارج لما صح قيامه مما هيته من حيث هي هي ضرورة
ان قيام الصفة الموجودة مشروط بوجود موصوف واما الجواب باختيار الشق الثاني فبان يقال الوجود معدوم
واما الممتنع اتصاف الشيء بنقيضه هو هو بان يقال مثلا الوجود عدم او الموجود معدوم واما اتصافه بنقيضه
بالنسبة والاشتقاق فلا يمتنع فان كل صفة قائمة بشيء فرد من افراد نقيضها كالسواد القايم بالجسم فانه لا يمتنع
اتصاف الجسم به فيصدق ان الجسم ذو لا جسم ولا بعد في ان يصدق ايضا الوجود ذو لا وجود وفيه ان
اصل الجواب صحيح الا ان تقريره على الوجه المذكور فارج عن نهج الصواب وذلك ان المحمول اذا كان مشتقا او
في حكمه يجوز ان يصدق على غيره وان كان نقيضا له كمفهوم الكلي فانه يصدق على الجزئي الذي نقيضه
واذا لم يكن مشتقا ولا في حكمه لا يمكن صدقه على غيره وان لم يكن نقيضا له كمفهوم الحركة فانه لا يصدق على الوجود كما
لا يصدق عليه مفهوم العدم هذا في الصدق بطريق المواطاة بان يحمل احدهما على الآخر هو هو فالعبرة في هذا النوع
من الصدق لكون المحمول مشتقا حقيقة او حكما ولا تاثير فيه لكون احدهما نقيضا للآخر كما مر الظاهر من
تقرير الجواب على الوجه المذكور واما في الصدق بطريق الاشتقاق فالامر على عكس هذا فانه حينئذ لا بد ان لا يكون
المحمول مشتقا ولا في حكمه وايضا لا وجه لقياس قولنا الوجود ذو عدم على قولنا الجسم ذو لا جسم لقيام الفارق
بينهما فان معنى القول الثاني ان الجسم ذو شيء لا جسم وليس معنى الاول الوجود ذو شيء هو عدم وتوضيح
ذلك ان الجسم يتصف بالسواد الذي يصدق عليه اللاجسم فلا يلزم من ذلك اتصاف الجسم بما يتصف
بالسواد ويصدق عليه نقيضه الوجود فانه يتصف بالعدم نفسه على تقدير كونه معدوما لا بما يتصف به العدم
ويصدق عليه وذلك ان الوجود في قولنا الوجود ذو عدم مثل الجسم في قولنا الجسم ذو سواد وليس معناه انه ذو شيء

يصدق

يصدق على ذلك الشيء العدم ليكون على وزان قولنا الجسم ذو لا جسم فيلزم فيه اتصاف الوجود بالعدم كما
يلزم في قولنا الجسم ذو سواد اتصاف الجسم بالسواد وانما قلنا ان اصل الجواب صحيح
لان الممتنع اتصاف الشيء بالنقيض لا اتصافه احدهما بالاخر ومن ههنا تبين فساد
الجواب الذي اشار اليه الفاضل الطوسي في التجريد بقوله والوجود لا يرد عليه القسمة وتقريره ان الله وجود في
المفصلة ذات الاجزاء الثلثة الواقع في الاستدلال مما لا يصح عند العقل ولا يقبله اصلا وذلك لان تلك
الاجزاء ليس لها معان محصلة معقولة بل مجرد عبارات ليس مفهومات ثابتة في العقل اما الجزء الاول
فلان قولنا الوجود موجود يقتضي ثبوت الشيء لنفسه وهو لا يمكن تصوره لان ثبوت الشيء لنفسه
لا يعقل الا بين متغايرين اذ لا تغاير بين الشيء ونفسه امتنع ان يدرك هناك نسبة قطعا واما الجزء الثاني
فلان قولنا الوجود معدوم معناه سلب الوجود عن نفسه لانا قد بينا ان نفي العدم يعني صار الثبوت
بين النقيضين لقطيا لما وقف فيما تقدم على فساده بل لان موجبة الاستدلال لان لك على ما وقف
عليه ايضا وسلب الوجود عن نفسه مما لا يمكن تصوره لان ثبوته لنفسه اذا لم يكن متصورا امتنع ورود
السلب عليه ضرورة ان السلب فرع النسبة الايجابية المتصورة بين الشيئين فحيث لا يتصور نسبة لم يتصور معناه
ايجاب ولا سلب واما الجزء الثالث فلان قولنا الوجود لا موجود يدل على اثبات سلب الوجود للوجود و
اثبات سلب سلبه له ولا سلب وليس شيء منهما بمتصور لانه اذا لم يتصور سلبه عن نفسه كما مر في الجزء الثاني لم يتصور
اثبات سلبه ولا سلب سلبه فضلا عن ان يتصور اثبات سلب سلبه فظهر ان المقدمة المذكورة خارجة
عن القضية المعقولة فلا يكون في الحقيقة قضية حتى يتصور صدقها وبطل الاستدلال بها واما الرد على
بانا لا نسلم ان قولنا الوجود موجود يقتضي ثبوت الشيء لنفسه فان الموضوع في هذه القضية هو الوجود والمحمول
هو الموجود بمعنى ذو وجود ومفهوم ذو وجود مغاير لمفهوم الوجود والنسبة بين الشيء لا يكون هو هو اذ الايجاب
والسلب انما هي بين الوجود ذو وجود وشيء على هذا حال قولنا الوجود معدوم مردود لما قيل اذ المراد
بمعنى الوجود ذو وجود كما اعترف به فقولنا الوجود موجود يقتضي ثبوت الوجود لنفسه اشتقاقا لانه لا يعتبر
بان معنى ذو وجود ما ثبت له الوجود والانكاره يقتضي قولنا الوجود موجود ثبوت الشيء لنفسه صريح فيه بل نقول
ان معناه من له الوجود اعم من ان يكون بطريق الثبوت له او بطريق آخر كما في قولنا زيد ذو مال بل بان مراد المستدل
من الموجود معناه المتعارف لان من اثبت الواسطة بين الموجود والمعدوم انما اثبت بينهما على معناهما
المتعارفين وهو ما يقوم به الوجود فلا مجال للتوجيه المذكور قط واما ما قيل لم لا يجوز ان يكون مفهوم الموجود مجعولا بصح للعقل
تحليله الى ذلك المعنى في بعض الصور فلا يلزم منه صحة التحليل في جميع الصور حتى يلزم في هذه الصورة ثبوت
الشيء لنفسه فليس شيء اوضح من هدم اساس الاستدلال المذكور كما لا يخفى
على من له ادنى تامل والله اعلم واحكم

م م

نهاية المخطوطة